

المصرف المركزي يحضّر لإطلاق عملة لبنانية رقمية... قانصو لـ"النهار": تساهم في تقليص اقتصاد "الكاش" وتحرك السوق

ليست المرة الأولى يعلن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عن نية "المركزي" اصدار عملة رقمية بغية تسهيل اساليب الدفع وتفعيل التكنولوجيا المالية وتوفير الكلفة على المستهلك. وإذا كانت هذه العملة محصورة في السابق للتداول في السوق المحلية، فإن العملة الجديدة ستتيح تحريك سوق النقد محلياً وخارجياً، وفق ما قال سلامة امام جمعية المودعين اللبنانيين، إذ أشار الى أن "تقديرات الكتلة النقدية في السوق اللبنانية تشير الى وجود 10 مليارات دولار مخزّنة في البيوت، مما يستوجب وضع آلية تنظيمية جديدة لإعادة الثقة بالمصارف ومن ضمنها الإعداد لمشروع عملة لبنانية رقمية، خلال سنة 2021، تساعد على تطبيق SYSTEM CASHLESS ما يتيح تحريك سوق النقد محلياً وخارجياً". فما هي العملة الرقمية؟

في ظل التنامي الملحوظ في ميادين العولمة وثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع بداية التسعينات من القرن الماضي، كان لا بدّ لـ"مفهوم النقود" أن يواكب هذه التطوّرات الجوهرية في ثقافة الاقتصادات المالية العالمية. من هنا، ظهر مصطلح "العملة الرقمية" وشكل علامة فارقة من علامات تطوّر المجتمعات البشرية، لتحظى العملة الرقمية باهتمام لافت وغير مسبوق، باعتبارها محطة جديدة في رحلة التطوّر الإنساني.

ووفق الخبير الاقتصادي الدكتور فادي قانصو، فإن "العملة الرقمية، وتُعرف أيضاً بالنقود الرقمية أو النقود الإلكترونية أو العملات الإلكترونية، هي نوع من العملات المتاحة فقط على شكل رقمي، أي عبر حاسوب أو جهاز تلفون أو بطاقات ذكية، وليس لها وجود مادي مثل الأوراق النقدية والنقود المعدنية، وهي غير ملموسة وغير مرئية، ولكن لها خصائص مماثلة للعملات المادية، كأداة تداول ووحدة محاسبة وعملة ادّخار وأداة إقراض. ومن ضمن خصائص العملات الرقمية أنها تسمح بالمعاملات بشكل فوري وسريع ونقل الملكية مباشرة بلا حدود ومن دون قيود، ناهيك بوقف المضاربات على العملة وتخزين الأموال في المنازل".

باختصار، العملة الرقمية هي رصيد مالي مسجّل إلكترونياً على بطاقة ذات قيمة مخزّنة أو جهاز آخر. ويمكن أن تكون هذه العملات الرقمية خاضعة للتنظيم، أي صادرة وخاضعة لرقابة المصرف المركزي أو مؤسسة ائتمان أو مؤسسة نقد إلكتروني، أو غير خاضعة للتنظيم، كالعملة الرقمية الافتراضية أو المشفرة، والتي يمكن أن تكون مركزية، حيث توجد نقطة مركزية للعرض النقدي، أو لامركزية، حيث يمكن التحكم بالعرض النقدي من مصادر مختلفة وليس من مصدر واحد، وهنا تكمن الأهمية اللامركزية في تفادي الوسطاء، ما يعني تخفيف كلفة العاملات، إضافة إلى تفادي المشاكل الناجمة عن خلل تقني، ما يصيب النقطة المركزية ويعطلّ تالياً العمل بالعملة الرقمية.

ما هي أنواع العملات الرقمية؟ يميز قانصو بين نوعين منها. الأول هو العملة الافتراضية، وهي نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة، أي ليست صادرة عن المصرف المركزي أو مؤسسة الائتمان أو مؤسسة النقد الإلكتروني، ولكنها تصدر وعادةً ما يسيطر عليها المطوّرون، ولا تملك جميع خصائص العملة الحقيقية، ويجري استخدامها وقبولها بين أعضاء مجتمع افتراضي معيّن. يعني أنها في معظمها عبارة عن عملة جديدة غير تقليدية وغير معروفة، أي لا دولار ولا يورو ولا ليرة، وقد عُرفت على أنها وسيلة للتبادل تعمل كعملة تبادل في بعض البيئات، وتقتصر على مجتمعات معيّنّة، على سبيل المثال للاستخدام في لعبة على الإنترنت أو شبكة اجتماعية. غير أن قيمة العملات الافتراضية في بلد ما لا تغطيها في المقابل عملات أجنبية أو ذهب كما هي الحال مع العملات التقليدية، ما يعني أن قيمة هذه العملات الافتراضية تبقى خاضعة لتوجّه المتداولين أو مزاجهم، وتالياً فهي عرضة لتقلّب لافت في عملية التسعير. ومن ضمن العملة الافتراضية ظهرت العملة المشفرة أو Cryptocurrencies وهي نوع من العملة الرقمية الافتراضية لكنها تعتمد على التشفير، وبشكل أكثر دقة، هي عبارة عن برنامج مكتوب بلغة برمجة معينة وباستخدام تقنيات تشفير عالمية تجعل من عملية اختراقها والتلاعب بها أمراً شبه بالمستحيل. "بيتكوين" أشهر مثال عن العملة الرقمية الافتراضية المشفرة اللامركزية والتي تم انشاؤها في العام 2009. من هنا، فإن كلاً من العملات الافتراضية والعملات المشفرة تُعتبر نوعاً من أنواع العملات الرقمية، ولكن العكس غير صحيح. بمعنى آخر، ليست كل العملات الرقمية عملات افتراضية، وهو ما يصبّ في النوع الثاني من العملات الرقمية. فما هي مواصفات النوع الثاني؟

وفق قانصو فإن النوع الثاني هو العملة الرقمية القائمة على أساس العملة التقليدية: أي المال المصرفي الموجود بعملات معروفة غير افتراضية كالدولار أو أي عملة أخرى متداولة، والذي نحفظ به في حسابات الكترونية، ويجري هنا التداول بهذه الحسابات عبر البطاقات المصرفية من خلال نقاط الدفع الإلكتروني POS. هي عملة رقمية خاضعة للتنظيم، وهي بشكل عام مركزية، الهدف منها تسهيل أساليب الدفع وتفعيل التكنولوجيا المالية وتوفير الكلفة على المستهلك، وهي تعتبر وسيلة فعالة تلجأ إليها السلطات النقدية عندما تتعرّض القطاعات المالية والمصرفية لضغوط جمّة، كشحّ ملحوظ في السيولة، بدل اللجوء إلى طباعة العملة الوطنية وإغراق السوق النقدية بمزيد من الأوراق والتسبب بتدهور سعر صرف العملة الوطنية وارتفاعات ملحوظة في نسب تضخم أسعار السلع.

أين لبنان اليوم من العملة الرقمية؟ يؤكد قانصو أن "لبنان اليوم في طور وضع آلية تنظيمية جديدة من ضمنها إعداد مشروع لعملة لبنانية رقمية، خلال العام 2021، تساعد على تقليص حجم اقتصاد الكاش وتتيح تحريك سوق النقد محلياً وخارجياً. ولكن عملية الانتقال من العملة الورقية إلى العملة الرقمية تشوبها بعض التعقيدات، إذ تتطلّب استعادة الثقة بالوضع الاقتصادي والمالي، وتعزيز ثقافة التخلّي عن الأوراق النقدية عبر خلق وعي جماعي، إضافة إلى إشراك أكبر قدر ممكن من المهن الحرة والقطاعات الإنتاجية بالقطاع المصرفي، وتوفير ماكينات الدفع عبر البطاقات المصرفية في مختلف المؤسسات والمحال التجارية، خصوصاً الصغيرة الحجم".